الأمم المتحدة

A/S

Distr.
GENERAL

A/31/151
S/12144
16 July 1976
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الحادية والثلاثون
البند ٦٨ من القائمة الاولية *
القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري

مجلس الامن
السنة الحادية والثلاثون

رسالة مؤرخة في ١٥ تموز/يوليه ١٩٧٦ موجهة الى الامين العام
من الممثل الدائم لقبرص لدى الامم المتحدة

أتشرف بأن أشير الى رسالة ممثل تركيا المؤرخة في ٢٨ ايار/مايو ١٩٧٦ (A/31/97) والمرفق بها كتذييل وثيقة من السيد دنكتاش وصفت بانها رد وعممت كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين .

ان هذه الوثيقة لاتحاول حتى الاجابة على الحقائق البسيطة التي تضمنتها رسالتي المشار اليها . فتلك الحقائق تشير الى الجرائم الدولية التي ارتكبها في المنطقة المحتلة من قبرص الغازي الاجنبي في سلسلة من الانتهاكات التي تمس شتى حقوق الانسان الاساسية التي عددت في تلك الرسالة . وتقع المسؤولية الكاملة في الرد على هذه الاتهامات على عاتق الدولة الغازية ، تركيا .

اننا نفهم تماما الصعوبات التي يجابهها السيد دنكتاش وعدم مقدرته على الرد على تلك الاتهامات . فان مهمة محاولة تبرير عدوان دولي كذلك العدوان الذي ارتكب ضد قبرص وشعبها ، دون اعتبار لجميع مفاهيم الشرعية الدولية في المجتمع المتحضر ، هي مهمة لا يحسد عليها أحد وبالنسبة للطرف المسؤول ، وهو أنقرة ، فان في صمت ممثلها بلاغة كافية .

ان المشكلة الحيوية والخطيرة الان هي استمرار اعمال العدوان التي ترتكبها تركيا ضد قبرص .

وان عملية الطرد الجارية حاليا لمن تبقى من الاهالي من القبارصة اليونانيين من الشمال عن طريق ممارسة الارهاب بصورة خبيثة ، وتعريض حياتهم للتهديد المستمر انما هي وسيلة

* A/31/50 .

لاجبارهم على ترك بيوتهم وممتلكاتهم واللجوء الى الجنوب لينضموا الى مخيمات اللاجئين المعوزين . وقد تضمنت رسالتي المؤرخة في ١٣ تموز/يوليه ١٩٧٦ (S/12142) أمثلة على وسائل الارعاب القاسية التي تستخدم في تلك العملية وهي تنطق بمدى ما انحدرت اليه قوات الاحتلال الغازية من درك اسفل في التجرد من الانسانية تجردا يفوق كل ما هو متصور مستعينة في ذلك بروح الاجرام الفظة لدى المستعمرين المستوردين من تركيا .

ومن الجدير بالذكر كذلك ان جميع هذه التدابير التي تتخذ في الشمال تشكل انتهاكا للالتزامات التي تضمنها اتفاق فيينا المؤرخ في ٢ آب/اغسطس ١٩٧٥ ، مما يتضح من تقريري الامين العام المؤرخين في ٥ آب/اغسطس ١٩٧٥ (S/11789) ، و ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ (S/11900) وهي التزامات تقضي بصورة محددة بتوفير السلامة والحياة الطبيعية للقبارصة اليونانيين الذين ظلوا في الشمال . ان نكث انقرة لهذا الاتفاق لهو دليل آخر على سوء نيتها في المحادثات ، فهي تستعملها كستار من المفاوضات السلمية لتضليل الرأي العام العالمي ، وتحويل الانتباه عن محاولاتها غير الشرعية لتغيير التركيب الديموغرافي للجزيرة .

ومن المفهوم ان يتجاوز السيد دنكتاش عمدا جميع هذه الجوانب ويركز على المشكلة الدستورية ، كما لو كان كل شيء آخر طبيعيا ، محاولا بذلك ان يظهر أن الاتحاد الثنائي بين المنطقتين هو الحل الوحيد .

وأود في هذا المقام ان اشير عليه بالرجوع الى دستوري بارز يعد حجة في ميدانه وهو اللورد رادكليف الذي اعلن بصورة قاطعة في تقريره عن قبرص انه لا التقسيم ولا الاتحاد ينطبقان بأي حال على الجزيرة ، لعدد من الاسباب ليس أقلها شأنا حقيقة عدم وجود نمط طبيعي للفصل الاقليمي . وكذلك لان اي نقل للسكان سيكون امرا مجافيا للانسانية وغير عملي في آثاره الاقتصادية .

وهل يعتقد السيد دنكتاش ان تركيا قد خلقت بصورة سحرية ، عن طريق غزوها المسلح واعمالها العدوانية في قبرص ، الشروط الضرورية للاتحاد والتقسيم ؟ ان مثل هذا النوع من الفصل أمر لم يكن ليخطر ببال رجل صافي النية مثل اللورد رادكليف .

وعلى الحكام العسكريين الحاليين لتركيا والمتحدث باسمهم السيد دنكتاش ان يفهموا ان الحالات التي تنجم بصورة مباشرة عن العدوان والعنف لا تولد حقائق بل جرائم دولية . وتشكل هذه الجرائم وصمة في جبين البشرية واساءة الى قدرها وتقييم مدى تحضرها . واذا سمح لها بالاستمرار فمن الممكن ان تفضي الى دمارها في نهاية المطاف . وليس من الممكن تشييد دولة أو هيكل دستوري على اساس الجرائم كما انه ليس بالامكان بتاتا ايجاد حل عادل او قابل للتطبيق يستند الى حالة فرضت بطريقة اجرامية .

ان السيد دنكتاش يلوذ بالصمت بالنسبة لهذه المسائل الحيوية . وبدلا من ذلك ، فانه يواصل التغني بحجة قديمة هي " الاينوسيس " (الذي اصبح باعترافه هو " في خيركان ") وهو يسعى جاهدا الى اضفاء مظهر الحياة عليه لاستخدامه كحجة مناسبة .

والسيد دنكتاش ، في سعيه الى صرف الانظار ، يسوق مرارا وتكرارا ادعاءات بسوء معاملة الاقلية القبرصية التركية من جانب الحكومة في الفترة من عام ١٩٦٤ الى ١٩٧٤ . وقد فندت هذه الادعاءات تفنيدا كاملا وبصورة لا تدحض في سلسلة من الاقتباسات من التقارير نصف السنوية التي وضعها الامين العام عن الفترة المعنية : ١٩٦٤ الى ١٩٧٤ . وهي تظهر بجلاء ان حقوق الانسان للقبارصة الاتراك انما كانت تنتهك انتهاكا جليا على يد قيادتهم التي توجهها أنقرة وعلى يد منظمة "ت .م.ت ." الارهابية التي يقودها ضباط من تركيا ، حيث فرض عليهم هؤلاء البقاء في جيوب محصورة ، ثم حرموهم من حريتهم في الانتقال ومنعوهم باستمرار ، طيلة سنوات ، من العودة الى منازلهم وممتلكاتهم مع انه كان من المعروف جيدا انه لم تكن هناك مشكلة أمن ، على نحو ما جاء في تقارير الامين العام .

ومنع القبارصة الاتراك من الحركة من جانب قيادتهم كان ، حسبما جاء في تلك التقارير ، " امرا يمليه غرض سياسي هو تعزيز الادعاء بانه ليس بوسع الطائفتين الرئيسيتين في قبرص العيش بسلام معا في الجزيرة دون ان يكون هنالك شيء من الانفصال الجغرافي " (١) .

وتؤيد التقارير على وجه العموم قول الحكومة بأن " . . . المصاعب التي عانى منها السكان القبارصة الاتراك هي نتيجة مباشرة لسياسة العزلة الذاتية التي اتبعتها القيادة ، والتي فرضت بالقوة على عامة الناس " (٢) .

وقد استشهد بهذه التقارير باسهاب في مجلس الامن في ٣٠ آب/اغسطس ١٩٧٤ (S/PV.1795) ، وفي اللجنة السياسية الخاصة في ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٤ (A/SPC/PV.923) ، وفي الجمعية العامة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ (A/PV.2411) ، وفي رسالتي الاخيرة (E/5813) التي وضعت الوثيقة المعنية التي ارسلها السيد دنكتاش بانها رد عليها .

ان ممثلي تركيا الذين اشتركوا في الاجتماعات التي وضعت فيها التقارير لم يعترضوا على دقتها او على النتائج الواضحة التي تترتب عليها .

وما هو السبب في التكرار الفارغ للاتهامات العقيمة ؟ انها تذكر المرء باسلوب التكرار الذي تعتمد عليه سياسة " الكذبة الكبيرة " . وهي لم تجد جدواها قط على كل حال .

---

(١) الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة التاسعة عشرة ، ملحق نيسان/ابريل ، وايار/مايو ، وحزيران/يونيه ١٩٦٤ ، الوثيقة S/5764 ، الفقرة ١١٣ .

(٢) المرجع نفسه ، السنة العشرون ، ملحق نيسان/ابريل ، وايار/مايو ، وحزيران/يونيه ١٩٦٥ ، الوثيقة S/6426 ، الفقرة ١٠٦ .

اننا نعرب عن الامل في ان لا يستمر الى الابد النهج السلبي المعتمد على القـــــــوة والسيطرة والذى لا يزال مستمرا رغم ان الزمن قد عفا عليه ، وجميع الطرق الشيطانية التي تسخـــر لخدمته ، وان احترام العدالة والقيم الاخلاقية لابد وان يتحقق في نهاية الامر ليخلص العالـــم من حالة الاضطراب والفوضى التي يشهدهما الان .

واكون شاكرا لو عممتم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة تحت البند ٦٨ مـــن القائمة الاولية بالبنود التي ستدرج في جدول الاعمال المؤقت للدورة الحادية والثلاثين ، وكوثيقـة من وثائق مجلس الامن .

(توقيع) زيفرن روسيدس
السفيـــر
الممثل الدائم لقبـــرص
لدى الامم المتحـــــدة